علومُ الحديثِ مفهومُها وأهميتُها وغايتُها وأثرُها في حفظِ السنةِ النبوية

د. محمد عوض عوض اليافعي
قسم الدراسات الإسلامية ـ جامعة لحج

الملخص: إنَّ علوم الحديث النبوي الشريف **تهتمُّ بدراسة** جانبين أساسيين: جانبِ رواية ونقل السنة النبوية وإسناد ذلك بتحديثٍ وإخبار، وتحمُّل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل من سماعٍ أو عرضٍ ونحوها، وجانبِ القواعد والقوانين التي يتوصل بها إلى معرفة حال سند الحديث النبوي ومتنه، وما يترتب على ذلك من القبول أو الرد.

فموضوع هذا العلم هو: سنة النبي ﷺ من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخُلُقية وروايتها ونقلها، والتزام القواعد والضوابط في قبولها أو ردها، وهذا هو المقصد **والهدف الأسمى من دراسة علوم الحديث، ما يترتب عليه من صحة أو ضعف في الحديث النبوي، فيُعمل بالمقبول ويُترك المردود،** مما يؤكد لنا **أهمية علوم الحديث** ودورها وأثرها على حفظ السنة النبوية عبر ما وضعه علماء الحديث من قواعد وقوانين مهمة في ذلك.

ومن عنايتهم بهذا العلم وأثره على حفظ السنة النبوية ما يتصل بجهودهم المشكورة في تلقي الأسانيد وحفظها ودراستها، وأن الإسناد ذو أهمية عظيمة لا قوام للحديث بدونه، حتى جعلوا الإسناد من الدين؛ فإنه لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. ويظهر ذلك أيضًا من خلال الدقة الفائقة التي أولاها علماء الحديث للإسناد بما وضعوه من الشروط المعتبرة لصحته، وتضعيفهم للحديث بسبب ضعف الراوي أو كذبه، أو بسبب السقط والانقطاع في الإسناد، وما ذكروه من سماعات الرواة ومراسيلهم، وبيانهم لأصح الأسانيد وأوهاها، وضبطهم أسماء الرواة وأنسابهم، وسوى ذلك من أوجه عنايتهم بعلوم الحديث، **بما نستنتج منه علو شأن هذا العلم** ودوره البارز في حفظ السنة النبوية وصونها.

الكلمات المفتاحية: علوم الحديث ـ السنة النبوية

المقدمة: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإنّ مما اتفق عليه علماء الإسلام أنَّ السنة النبوية على صاحبها أفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم تعتبرُ الأصل الثاني في الحجيَّة والتشريع بعد القرآن الكريم ، ويعدُّ العلم بحديث رسول اللهﷺ روايةً ودرايةً من أشرف العلوم وأفضلها وأحقِّها بالاعتناء لمحصّلها؛ لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام، ومادة علوم الأصول والأحكام، ولذلك لم يزل قدر حفاظه عظيماً، وذكرهم عند علماء الأمة جسيماً، ولهذا العلمِ أصولٌ ومصطلحات، وأقسام، وأنواع ، وقواعد وقوانين، مدارها على الأسانيد والمتون، وكيفية التحمل والرواية، وأسماء الرجال، والجرح والتعديل ، وما يتصل بجميع ذلك، ساهم ذلك وبشكل بارز في حفظ السنة النبوية، ومعرفة المقبول والمردود من أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وصفاته، والذب عنه أن ينسب إليه ما لم يقله، وأيضًا فسائرُ العلوم الشرعية وغيرها محتاجة إليه.

لأجلِ ذلك، ولما لهذا العلم من مكانةٍ سامقةٍ أحببت أن أكتب بحثاً مختصرًا: يعرّفْ بعلم الحديث، وفضله، وأهميته، وغايته، ودوره في حفظ السنة النبوية المشرفة.

أهمية البحث: تكمن أهمية الموضوع في كونه يُعنى بأجلِّ علمٍ بعد علوم القرآن الكريم ألا وهو (علم الحديث) رواية ودراية، قبولاً أو رداً، والناس بحاجة إلى من يوجههم في كل فن وعلم ، ومن هذه الفنون والعلوم التي هم بحاجة إليها ـ ولاسيما في الوقت الحاضر ـ علوم السنة، أو ما نعرفه باسم (علوم الحديث) ولا سيما في هذا الوقت الذي انتشرت وطبعت فيه الكتب،

وسَهُل الوصول إلى الحديث في أماكنه، واطّـلعنا على شيءٍ كثير من كلام العلماء عنها، فهو بحاجة إلى معرفة ومقارنة ؛ فإنَّ العلماء يختلفون، ولهم مصطلحات، ولا يميّز هذا إلا المشتغل بعلوم السنة رواية ودراية. والمقصودُ أنَّ علم الحديث ظهر للذب عن سنة رسول ﷺ والحفاظ عليها مما ألصق بها من الأحاديث الضعيفة، ووضع الوضّاعين، ولذا اهتم أهل العلم بهذا العلم فوضعوا قواعده وأصوله وأسسه التي قام عليها، واعتنوا به أشد العناية، حتى غدت قواعده أسساً انْبَنَت عليها العلوم الأخرى، فقلَّ أو لا يخلو علم من علوم الشرع، أو من العلوم المتعلقة بالشرع ـ حتى علوم اللغة العربية ـ من الحاجة إلى علم مصطلح الحديث وقواعده منها: علوم العقائد، والتفسير، والحديث، والفقه، وأصول الفقه، والسيرة، والتأريخ، كل هذه العلوم محتاجة أو يحتاج صاحبها إلى علوم الحديث.

أهداف البحث:

1- إظهارُ دور علوم الحديث في حفظ الأحاديث النبوية، وما احتاط به أئمة الحديث من قواعد وضوابط علمية لحديث رسول الله ﷺ للاستيثاق في رواية الحديث، وشدة التحري في تحمّله ونشره، والتثبت من صحة المروي وضبطه، وغير ذلك من صفاته.

2- بيان أهمية علوم الحديث وأثرها وغايتها، والتأكيد على مساهمتها الفاعلة في الحفظ والعناية بالسنة النبوية.

3- إبرازُ المكانةِ العلمية للأمة الإسلامية بين الأمم، وذلك من خلال بيان المنهجية الدقيقة، والاحتياطات العلمية الفاحصة والتي على رأسها العناية بـــ (الأسانيد) لحفظ السنة ونقلها، بما لا نظير له في سائر الملل، حتى صارت أمة الإسلام الرائدة الأولى في فحص النصوص والتنقيب عن صحتها أو ضعفها.

منهج البحث:

1ـ سلكت في البحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي- غالبًا- من خلال جمع المادة العلمية من مظانها، ثم تحريرها في مباحث متنوعة؛ ليسهل الاطلاع عليها، والإفادة منها.

2ـ عزو الآيات إلى مواضعها في القرآن الكريم.

3ـ تخريج الأحاديث النبوية من مصادر السنة المعتبرة، ذاكراً الكتاب والباب ورقم الحديث[1] مع ذكر من حكم عليها من أهل العلم بالحديث صحة وضعفاً.

4ـ عزو الأقوال والآثار إلى قائليها وردّها إلى المصادر الأصلية ـ قدر الإمكان ـ .

5ـ أعزو إلى المراجع باختصار في الحاشية بذكر اسم المؤلف أو لقبه أو ما اشتهر به ثم اسم الكتاب ثم المجلد والصفحة، وفصّلت معلوماتها في فهرس المصادر، خشية التكرار.

6ـ الترجمة لمن يحتاج إلى ترجمة من الأعلام المذكورين في البحث ترجمة مختصرة في الحاشية، ولا أترجم للأعلام المشهورين ـ خشية الإطالة، ولعدم خفاء حالهم ـ أمثال الصحابة رضي الله عنهم، لعدالتهم، والتابعين، وأمثال الأئمة : مالك، والبخاري، ومسلم، وأحمد بن حنبل، والشافعي، والترمذي، وغيرهم من أهل الحديث المعروفين لدى المشتغلين بهذا العلم كابن الصلاح، والذهبي، وابن حجر، والنووي، وأمثالهم [2].

---

(1) وإنما اخترتُ ذكر رقم الحديث في المصادر الحديثية دون المجلد والصفحة لثلاثة أمور:
أولاً: أنَّ ذلك أسهل وأيسر في البحث عن موضع الحديث؛ فإن الباحث سيجده في أيّ طبعة من الطبعات المختلفة للمصدر؛ لاتّحاد الرقم في الغالب، بخلاف ما لو كان الاعتماد على المجلد والصفحة دون الرقم؛ فإنه مُلْزَمٌ بمراجعة الطبعة ذاتها التي اعتمد عليها الباحث، مع أنها قد لا تتوفر أحياناً! فيقع في المشقة.
ثانياً: أنَّه قد قرر طريقة الترقيم عموماً وأهميتها في العزو جملة من أهل الاختصاص بالبحث العلمي.
ثالثاً: عمل جملة من أصحاب البحوث العامة، والمتخصصة، ومنهم أصحاب رسائل علمية بهذه الطريقة .

(2) وهذا هو الطريق الأولى الذي ينبغي أن يسلكه الباحثون في تراجم الأعلام ، أن تكون الترجمة لغير المشهورين، بحسب اجتهاد الباحث ونظره فيمن يرى أنه مغمورٌ يستحق الترجمة فيترجم له، أو يجد أنه مشهورٌ فيكتفي بشهرته لاسيما عند المتخصصين، لأنا

خطة البحث: يتكون البحث من أربعة مباحث وهي :

المبحث الأول: تـعـريـف عـلـوم الـحـديـث ومفهومها

المبحث الثاني: شرف علم الحديث وأهميته

المبحث الثالث: الغاية والمقصود من علم الحديث

المبحث الرابع: دور وأثر علم الحديث في حفظ السنة النبوية

المبحث الخامس: أهمية الإسناد ودوره في حفظ السنة النبوية

المبحث الأول: تـعـريـف عـلـوم الـحـديـث ومفهومها: لقد قسَّمَ أهلُ العلم بالحديث علومَ الحديث إلى قسمين رئيسيين:

أحدهما: علم الحديث رواية.

والثاني: علم الحديث دراية.

أما حدُّ علم الحديث الخاص بالرواية فهو: علم يعرف به أقوال الرسولﷺ وأفعاله وأحواله، وكيفية اتصال الأحاديث به عليه الصلاة والسلام، من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً وغير ذلك[3].

وأما علم الحديث دراية: فهو علم يعرف به حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها، فهو مجموعة من المباحث والمسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد[4] ويدخل في ذلك تحقيق معاني المتون وفقهها.

وبمعنى آخر هو: معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة الراوي والمروي[5].

وقال بعضهم هو: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن[6].

وبالجملة؛ فعلومُ الحديث تهتمُّ بدراسة جانبين أساسيين: جانبِ رواية ونقل السنة النبوية وإسناد ذلك بتحديثٍ وإخبار، وتحمُّل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل من سماعٍ أو عرضٍ، أو إجازةٍ ونحوها، وجانبِ القواعد والقوانين التي يتوصل بها إلى معرفة حال السند والمتن وما يترتب على ذلك من القبول أو الرد.

وعليه فموضوع هذا العلم هو: سنة النبي ﷺ من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخُلُقية، هذا الشق الأول، وهو ما يُطلق عليه علم الرواية.

والشق الثاني وهو علم الدراية، وهو الذي ينصبُّ على القواعد والقوانين التي يعرف بها حال السند والمتن، وذلك من حيث شروط الرواية والتحمُّل والأداء، ومن حيث المعايب والمحاسن التي تلحق الأسانيد سواء أكانت راجعة إلى الراوي نفسه أم إلى الإسناد، فإن كان الراوي ضعيفاً في نفسه أو سيء الحفظ أو كذّاباً، فهذا عيبٌ يلحق الراوي نفسه، وأما إن كان الحديث فيه انقطاع وسقط، فهذا السقط يرجع إلى الطعن في عموم الإسناد.

المبحث الثاني: شرف علم الحديث وأهميته: بالرغم من كون علم الحديث وسيلةً لا غاية، وكونه مقصوداً لغيره لا لذاته، إلا أنَّ علماء الأمة قديماً وحاضراً يثنون عليه الثناء الحسن، ويمجدونه ويشيدون به ليس كإشادتهم بعلم سواه، وكأني بهم يقولون : لولاه لما راح أحدٌ ولا جاء، ولولاه لما رأى كثيرٌ من العلوم الشرعية النور البتة.

وجدنا إفراطاً ومبالغة لدى أهل العصر في تراجم الأعلام بحيث يترجم بعضهم لكل أحد مرَّ به ولو كان مشهوراً قد ترجم له كثيرون عشرات المرات، وهذا فيه نظر؛ لأنه يضخّم الكتاب، ويوسع المادة العلمية بغير طائل.

ينظر للاستزادة : الطويل ، السيد رزق في " مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث " ص 18 .

(3) ينظر: المباركفوري، في " مقدمة تحفة الأحوذي " ص 4، والقاسمي، في " قواعد التحديث "ص 77، والتهانوي في " قواعد في علوم الحديث ص 22 .

(4) السيوطي في " تدريب الراوي " ص 3-4 ،والصنعاني في " توضيح الأفكار " 1/ 6 .

(5) ينظر: ابن حجر العسقلاني في " النكت على ابن الصلاح " 125/1 .

(6) ينظر: السيوطي في "التدريب " 41/1 والقاسمي في " قواعد التحديث " ص 77 .

إنَّه قد يجد القارئ في نفسه شيئاً من هذه العبارات، ولكنَّ المتأمل في مزايا علوم الحديث على باقي العلوم يدرك أن مثل هذه العبارات لم توفّ علم الحديث حقه؛ لأنه العلم الذي فتح للأمة آفاقَ البحثِ والدرس والدقّة، وهو العلم الذي أكسب الأمة ملكة التقصي، والتمحيص، والجمع والتأليف، والترتيب والنقد، والمحاكمة، ووضع قواعد العلوم، وأسس الفنون، وهو العلم الذي عمَّ فضله على العلوم الشرعية، والأدبية، واللغوية، والاجتماعية، والتاريخية وغيرها، التي لولاه لكان واقعها غير واقعها اليوم أو لربما لم يكن لها وجود.

قال الحافظ أبو عمرو الشهرزوري الشافعي المعروف بابن الصَّلاح: « إنَّ علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولهم ويعني به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفلتهم، وهو من أكثر العلوم تولجاً في فنونها، لاسيما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء، ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيماً، عظيمة جموع طلبته، رفيعة مقادر حفاظه وحملته، كانت علومه بحياتهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغانيه بأهله آهلة »[7].

وقال الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي في أول "شرح ألفيته"[8] التي لخص فيها (كتاب ابن الصلاح) في هذا الفن: « وبعد؛ فعلم الحديث خطير وقعه، كبيرٌ نفعُه، عليه مدار أكثرِ الأحكامِ، وبه يعرف الحلال والحرام، ولأهله اصطلاحٌ لا بُدَّ للطَّالب من فهمه؛ فلهذا نُدِب إلى تقديم العناية بكتابٍ في علمه ».

وقال ابن الملقن الشافعي[9]: « فالعلم بحديث رسول الله ﷺ وروايته من أشرف العلوم إذ هو ثاني الأساس والمقدم على الإجماع والقياس، وقد صنّف فيه الأئمة الترمذي في جامعه وعلله، والحاكم في أصوله ومدخله، والخطيب في كفايته وجامعه، ومن أجمعها كتاب العلامة الحافظ تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح سقى الله ثراه وجعل الجنة مأواه، فإنه جامع لعيونها ومستوعب لفنونها وجعل أنواعه زائدة على الستين، وأنها تزيد على ذلك »[10].

فإذا علم هذا فلا شك أن الإسناد وتأريخ الرواة، ووفياتهم، ونقد الرواة، وبيان حالهم من تزكية أو جرح، وسبر متن الحديث ومعناه، وعلم الجرح والتعديل، وعلم علل الحديث: هي شعب كبرى من (علم مصطلح الحديث) ؛ فهو القسم العام، وتلك أقسام منه.

وذلك أن (علم مصطلح الحديث) هو مجموع القواعد والمباحث الحديثية المتعلقة بالإسناد والمتن، أو بالراوي والمروي حتى تقبل الرواية أو تردّ، التي بدأ تأسيسها في منتصف القرن الأول للهجرة حتى تكاملت، ونضجت، وانصرفت في أواخر القرن التاسع لحفظ حديث رسول الله ﷺ من الدس والتزوير، والخطأ والتغيير، وهي تتصل بضبط الحديث سنداً، ومتناً، وبيان حال الراوي والمروي ومعرفة المقبول والمردود، والصحيح والضعيف، والناسخ والمنسوخ، وما تفرع عن ذلك كله من الفنون الحديثية الكثيرة، وكل ذلك يسمى : (علم مصطلح الحديث) أو (علم أصول الحديث) أو(علم الحديث).

وبناءً عليه فإنَّ من آكد الأمور على المسلمين وأحقها بالرعاية وأولاها بالعناية العمل على إحياء السنة وعلومها ونشرها بين المسلمين، فإنها داعية إلى التوحيد في العمل والفقه والاعتقاد، ومزيلة ما بين الفرق المختلفة من الشحناء والعداء؛ لأنها رجوع إلى أصل الدين، وكلٌ يُـقرُّ به وينتمي إليه، وفي ذلك أيضاً تقوية لشوكتنا، وإنهاضاً لنا من كبوتنا التي طال أمدها واستفحل أمرها.

---

(7) " علوم الحديث " ص 3 .

(8) "التبصرة والتذكرة " 97/1 .

(9) هو أبو حفص ، عمر بن علي بن أحمد النصاري، الشافعي، الإمام الفقيه، الأصولي، المحدث ،صاحب التصانيف الكثيرة، منها " شرح الفية ابن مالك في النحو " و" المقنع في علوم الحديث " ت سنة 804هـ.
ينظر: السيوطي في "طبقات الحفاظ" ص658 وابن العماد في "شذرات الذهب" 71/9.

(10) " المقنع في علوم الحديث " ص 37 .

المبحث الثالث: الغاية والمقصود من علم الحديث: إنَّ الغاية من هذا العلم الشريف والثمرة منه - كما مرّ الإشارة إليه - هي معرفة المقبول من الأخبار فيعمل به، والمردود منها فيرد، وتمييز الصحيح من الضعيف، وتنقية السنة النبوية المشرَّفة وحفظها. ومن مقاصده الجليلة الفوز بسعادة الدارين؛ لتعلقه بحديث رسول الله ﷺ .

ومن غايته ومقصده ما ذكره النووي في شرح مقدمة مسلم بما نصه: « إن المراد من علم الحديث ، تحقيق معاني المتون، وتحقيق علم الإسناد والمعلل، والعلة: عبارة عن معنى في الحديث خفي يقتضي ضعف الحديث، مع أن ظاهره السلامة منها، وتكون العلة تارة في المتن ، وتارة في الإسناد، **وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الإسماع ولا الكتابة بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن خفي معاني المتون والأسانيد والفكر في ذلك، ودوام الاعتناء به، ومراجعة أهل المعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه،** وتقييد ما حصل من نفائسه وغيرها، فيحفظها الطالب بقلبه، ويقيدها بالكتابة، ثم يديم مطالعة ما كتبه، ويتحرى التحقيق فيما يكتبه ويتثبت فيه؛ فإنه فيما بعد ذلك يصير معتمداً عليه، ويذاكر بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن، سواء كان مثله في المرتبة، أو فوقه، أو تحته، فإن بالمذاكرة يثبت المحفوظ ويتحرر، ويتأكد ويتقرر ، ويزداد بحسب كثرة المذاكرة، ومذاكرة حاذقٍ في الفن ساعة، أنفع من المطالعة والحفظ ساعات، بل أياماً، وليكن في مذكراته **متحرياً الإنصاف،** قاصداً الاستفادة والإفادة، غير مترفع على صاحبه بقلبه ولا بكلامه ولا بغير ذلك من حاله، مخاطباً له بالعبارة الجميلة اللينة، فبهذا ينمو علمه، وتزكو محفوظاته، والله اعلم »[11].

إذن فقد « أقيم بنيان هذا العلم لغاية عظيمة جليلة هي حفظ الحديث النبوي من الخلط فيه أو الدس والافتراء عليه، وتلك الوظيفة هي غاية في الأهمية تشتمل على فوائد لها خطرها الكبير، منها:

1- أنه تم بذلك حفظ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل.

2- أن قواعد هذا العلم تُجنّب العالم خطر الوعيد العظيم الذي يقع على من يتساهل في رواية الحديث وذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتواتر: "من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار"[12].

3- أن هذا العلم قد أجدى فائدة عظيمة في تنقية الأذهان من الخرافات؛ وذلك أن الإسرائيليين وغيرهم حاولوا نشر ما لديهم من الأقاصيص والخرافات الكاذبة والأباطيل، وهذه الأمور داء وبيل يفت في عضد الشعوب ويمزق الأمم، إذ تجعلها أوزاعاً متفرقة هائمة على وجه البسيطة لا تميز الحق من الباطل ولا تفرق بين الصواب والخطأ فيسهل مقادها ويسلس لكل ناعق يدعو إلى الهلاك والردى.

فالعالم الإسلامي حين يقوم بذب الكذب عن الحديث يقوم بعمل ذي صبغة إنسانية وأخلاقية، فضلاً عن أداء الواجب الديني؛ لأنه يربي بذلك عقولاً صحيحة تعقل وتفكر في الحياة بمنهج علمي وعقلي صحيح[13].

ومن غايته أيضًا ما نبَّه عليه الحافظ الحاكم النيسابوري في كون علم الحديث يسهم في معرفة صحيح الحديث الذي يوجب فقهه وفهمه واستنباط الأحكام الشرعية منه، فالفقه أحد العلوم المتفرعة من علم الحديث، فقد قال: " من علم الحديث معرفة فقه الحديث، **إذ هو ثمرة هذه العلوم،** وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم"[14].

(11) " شرح مقدمة مسلم " ص 28 .

(12) البخاري في مواضع ، منها : كتاب العلم: باب : إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، برقم (107) وأخرجه مسلم في: كتاب الأدب: باب : النهي عن التكني بأبي القاسم برقم (2134) .

(13) ينظر : نور الدين عتر في " منهج النقد في علوم الحديث" ص 34 بتصرف يسير.

(14)" معرفة علوم الحديث" ص63.

المبحث الرابع: دور وأثر علم الحديث في حفظ السنة النبوية[15].

يتمثل دور علم الحديث في حفظ السنة النبوية في عدة أمور:

1ـ القواعد والقوانين المهمة التي أرساها علماء الحديث في ضبط الروايات وتمييز الأخبار، فإنَّ تحقيق الغاية من علم الحديث التي هي تمييز المقبول من الأخبار من مردودها، تحتاج إلى جملة كبيرة من الأدوات كضرورة وضع حدٍ فاصل بين ما يقبل مما يرد ولا يقبل، وتحديد درجات المقبول بقولهم صحيح أو ضعيف أو حسن ونحو ذلك، وكذا درجات المردود كقولهم: ضعيف جداً أو موضوع، وكذا صفات الراوي الثقة وغير الثقة ومراتب الرواة وغير ذلك من القواعد التي أحسن علماء السلف التطبيق عليها وتفعيلها، وقد ساعدهم في ذلك تلك الثروة العظيمة من المعلومات والأخبار الخاصة بالرواة من جميع جوانب أحوالهم المختلفة ابتداءً من ضبط أسمائهم وانتهاءً بشيوخهم وتلاميذهم؛ ولذا فإن الناظر يلمس تلك الجهود الفذَّة، والعناية الفائقة من خلال جمعِ السلف لتاريخ الرواة وأحوالهم جليلها ودقيقها وبأسانيدها، وتلك القوانين الموضوعة لتمييز الروايات صحيحها من سقيمها، والتصانيف في ذلك من العلوم التي تولدت من هذا الفن، وحسن التطبيق، ودقة الالتزام بقواعد العلم ، ثم اتساع دائرة البحث لتطال فنوناً أخرى، وتضع حجر الأساس لعلوم جديدة.

2- تنقية السنة وتصفيتها من الأحاديث الضعيفة والمكذوبة، واتخاذ تدابير حازمة في التعامل مع الروايات ونقلتها، والحكم عليها بما تستحق، والناظر في هذا كله لابد وأنه سيدرك قطعاً أن سير السلف مع السنة كان نموذجاً فذاً وأن الذي فعلوه لحفظ السنة وتحرير الأخبار، وضبطها، لم يفعله أحدٌ من الأمم السابقة، ولن يخترع أحدٌ أحسن منه، حتى لو كان ذلك في زمن الحاسوب والناسوخ! وكافة وسائل الاتصال الحديثة والتقنية المتطورة، فإننا نجزم بأن هذه الوسائل وهذه الأجهزة في هذا الزمان لن تكون أفضل ولا أدق من فعل السلف لضبط الروايات وتحريرها وتمييزها.

يقول ابن خلدون: « ولقد كان الأئمة في الحديث يعرفون الأحاديث بطرقها وأسانيدها، بحيث لو روي حديث بغير سنده وطريقه يفطنون إلى أنْ قد قُلب عن وضعه...ولم يكن يغفل هؤلاء شيئاً من السنة أو يتركوه حتى الأمهات المكتوبة، وضبطها بالرواية عن مصنفيها والنظر في أسانيدها إلى مؤلفيها، وعرض ذلك على ما تقرر في علم الحديث من الشروط والأحكام، لتتصل الأسانيد محكمة إلى منتهاها »[16].

وقد وجد في السنة النبوية بعض النصوص التي تشير إلى انتهاج بعض الصحابة الكرام طريقة التثبت والتوثق من صحة ما ينقل إليهم من حديث رسول الله ﷺ في زمنه ومن بعده، ومن هذه النقول:

أ- ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في حديثه الطويل الذي جاء فيه: " ... وأعطاني نعليه وقال: أذهب بنعلي هاتين. فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا اله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة، فكان أول من لقيت عمر. فقال: ما هاتان النعلان يا أبا هريرة! فقلت هاتان نعلا رسول الله ﷺ بعثني بهما من لقيت يشهد أن لا اله الا الله مستيقناً بها قبله بشرته بالجنة ، فضرب عمر بيده بين ثديي، فخررت لاستي. فقال: ارجع يا أبا هريرة فرجعت إلى رسول الله ﷺ فأجهشت بكاء وركبني عمر ، فإذا هو على أثرى . فقال لي رسول الله ﷺ : مالك يا أبا هريرة؟ قلت: لقيتُ عمر فأخبرته بالذي بعثتني به، فضرب بين ثديي ضربة خررت لاستي! قال: ارجع فقال له رسول الله ﷺ : يا عمر ما حملك على ما فعلت؟ قال: يا رسول الله بأبي أنت وأمي، أبعثت أبا هريرة بنعليك، من لقي يشهد أن لا إله الا الله مستيقناً بها قبله ، بشره بالجنة ؟ قال: نعم . قال فلا تفعل، فإني أخشى أن يتكل الناس عليها، فخلِّهم يعملون. قال رسول الله ﷺ فخلِّهم »[17].

(15) ينظر : د/ أمين أبو لاوي في " أصول الجرح والتعديل " ص 56 ــ 57 .
(16) " المقدمة " ص 441 ــ 443 .
(17) مسلم " كتاب الإيمان . باب : من قال لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه ، برقم 31 .

ب ـ ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وفيه يقول عمر بن الخطاب: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه. فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال أقرانيها رسول الله ﷺ فقلت:كذبت؛ فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها فقال رسول الله ﷺ أرسله، اقرأ يا هشام ، فقرأ عليه القراءة التي سمعته، فقال رسول الله ﷺ كذلك أنزلت، ثم قال:اقرأ ياعمر فقرأت القراءة التي أقراني فقال رسول اللهﷺ كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه »[18].

فيؤخذ من هذين الحديثين سعي عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ إلى التثبت من صحة النقل عن رسول الله ﷺ بسؤال النبي عليه الصلاة والسلام نفسه عما نقل عنه من حديث، وعندما أثبت النبي ﷺ ما سأل عنه عمر اطمأن عمر بن الخطاب إلى صحة النقل ، فقد كان يهدف إلى الوصول إلى هذه الغاية ؛ بيد أن الأبرز في هذين الحديثين تقرير رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب وموافقته له بإجابته إلى ما سأل وعدم الإنكار عليه ، مما يدل على مشروعية فعل عمر، والحالة أنَّ الراويين اللذين أراد يتثبت عمر من خبرهما هما صحابيان! والصحابة مرضيون عند الله عز وجل وعند رسوله وعند المؤمنين؛ ولكن الرسول عليه الصلاة والسلام يقرر منهجاً ويشرع أحكاماً، ليتبين لنا أن فحص الأخبار والتثبت فيها أمر مشروع أقره رسول الله ﷺ بالإضافة إلى حثه عليه الصلاة والسلام على التثبت في نقل الحديث والحذر من الكذب عليه.

ج ـ وفي عهد الخلفاء الراشدين وبعد وفاة النبي ﷺ فقد كان اتِّباعُ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ منهج التثبت والتوثق من حديث رسول الله ﷺ أوسع، وكانت الحاجةُ إليه لازمةً؛ لأنه كلَّما كانت تدعو الحاجة إلى شيء من الاحتياطات أو الإجراءات للتثبت من صحة النقل عن رسول الله ﷺ لمعرفة ما يقبل من الروايات وما يرد منها كلَّما برزت معالم علم الحديث، واقتضى الأمر وضع القواعد والقوانين التي تضبط الرواية عن النبي عليه الصلاة والسلام لضمان سلامة السنة النبوية الزكية وصونها، وقد بقي الأمر على هذا حتى استقر التدوين وجمعت السنة النبوية على خير وجهٍ ممكن، الأمر الذي شجع على جمع أشياء أخرى على نفس المنهج وبنفس الأسلوب مما له صلة بفهم شريعة الله عز وجل والعمل بمقتضاها.

والشواهد التي تدل على تثبت الصحابة الكرام بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام من صحة النقل عن النبي ﷺ كثيرة ، وقد ذكر الحاكم النيسابوري في "معرفة علوم الحديث"[19]: « أن الصحابة والتابعين كانوا ينقرون عن الحديث حتى يصحَّ ».

3- الاهتمام بالإسناد[20] من خلال فحص رواته ومدى اتصاله، فقد جاءت مرحلة جديدة بعد مرحلة الصحابة الكرام اشتملت على إجراءات أكثر دقة وأكثر شمولاً وعمقاً، وذلك لأن الدافع إلى بروز قواعد للتثبتِ من صحة الرواية في هذه المرحلة كان قوياً؛ لأن السلف من التابعين قد أدركوا أن جمَّ المشكلة إن أغفل الأمر سيكون عظيمَ الخطرِ على نصوص السنة النبوية المطهرة ، وقد أدركوا أن أساس الخطر إنما يكمن في نقله الأخبار، الذي صار يعرف فيما بعد بالسند، وأصبح معلوماً بالضرورة أن السند من الدين، فقد قدر السلف السند حق قدرة عندما جعلوه محور الدراسة وأداة الاختبار، ففي مسلم في "مقدمة صحيحه"[21] أن ابن المبارك كان يقول: « الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

(18) البخاري ، كتاب : فضائل القرآن . باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، برقم (4992) ومسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف، برقم (818) .

(19) ص 15 .

(20) يأتي في المبحث الخامس الكلام عن أهمية الإسناد ودوره في حفظ السنة النبوية بالتفصيل.

(21) ص 84 .

4- بروز علم الجرح والتعديل والذي يبحث في رواة الحديث، وطبقاتهم، وذكر الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، وشروط قبول الرواية وأسها: العدالة، والضبط، وما يختل به كل من العدالة والضبط، والبدعة وأثرها في العدالة، والجهالة وأثرها في رد الحديث، والكذب وأثره في العدالة، وعبارات الجرح والتعديل، وتعارض الجرح والتعديل، وأسباب ذلك، وعلماء الجرح والتعديل، ومصادر هذا العلم.

وتجدر الإشارة إلى أن علم الجرح والتعديل يعدُّ من أهم النتائج التي تمخض عنها جهد المحدثين في نقد الأحاديث، تصحيحاً وتعليلاً، فالعناية برجال الأسانيد لا تقل أهمية عن العناية بالأسانيد وبالمتون التي انتهت إليها تلك الأسانيد، ولذلك قال علي بن المديني رحمه الله: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[22].

وقال الحاكم في" معرفة علوم الحديث "[23] في هذا النوع: « وهو ثمرة هذا العلم، والمرقاة الكبيرة منه » .

5- بروز علم التخريج بذكر من أخرج الحديث من مصدره، وتوثيق ذلك توثيقاً دقيقاً بذكر الكتاب والباب، وإتباع ذلك بالحكم على الحديث بما يستحقه من قبولٍ أو ردٍّ.

6- ظهور الكتابات والمؤلفات في أصول الحديث وعلومه وقوانينه ومعالمه التي تجمع أسسه ومبانيه، فكُتبَ في ذلك من نفائس ما يكتب: فمنه ما تجده في أثناء مباحث "الرسالة " للإمام الشافعي، وفي ثنايا " الأم، له، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد ومحاورته معهم، وما كتبه الإمام مسلم بن الحجاج في مقدمة " صحيحه " و " رسالة أبي داود إلى أهل مكة " في بيان طريقته في سننه "الشهيرة" وما كتبه الإمام الترمذي في كتابه " العلل " الذي في آخر " جامعه " ومابثَّه في الكلام على أحاديث "جامعه" في طيَّات الكتاب من تصحيح وتضعيف وتقوية وتعليل، وللإمام البخاري في ذلك كلام ضمن "التواريخ" الثلاثة ومن أول من صنف في علوم الحديث استقلالاً القاضي أبو محمد الرامهرمزي[24] في كتابه " المحدث الفاصل" والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني .

ثم جاء بعدهم الخطيب أبوبكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية وفي آدابها كتباً، ثم جاء بعدهم من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب.

ومن التصانيف النافعة التي اشتهرت في هذا المجال كتاب " علوم الحديث " للحافظ الفقيه تقي الدين أبي عمرو عثمان بن الصلاح عبدالرحمن الشهرزوري نزيل دمشق فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، ثم توالت التواليف النافعة في هذا المضمار ككتب الإمام النووي، والحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر، والسيوطي، والسخاوي، وغيرهم إلى وقتنا الحاضر.

المبحث الخامس: الإسناد وأهميته ودوره في حفظ السنة النبوية: إنمَّـا خصَّصنا الإسناد بالدراسة هنا لأنَّ عليه مدار وعمدة علوم الحديث في الأعم الأغلب، ولما له من مكانة وأهمية في الإسلام، إذ الأصل في ذلك تلقي الأمة لهذا الدين عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وهم تلقوه عن رسول رب العالمين محمد ﷺ وهو تلقى عن رب العزة والجلال، كما أن شرف الإسناد آتٍ من ثمرته وغايته، وهي تمييز ما صحَّ من الحديث مما لم يصح.

المقصود بالسند لغة واصطلاحاً: هنالك ثلاثة اصطلاحات تندرج تحت مسمى السند، إضافة إلى ما قد تحويه من معان زائدة، وهي السند، والإسناد، والمسند.

(22) ينظر: الرامهرمزي في " المحدث الفاصل بين الراوي والواعي " ص 320 .

(23) ص 52 .

(24) بفتح الراء والميم بينهما الألف، وضم الهاء وسكون الراء الأخرى، وضم الميم وفي آخرها الزاي، هذه النسبة إلى رامهرمز، وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان. معجم البلدان 3/ 17. وهو الحافظ الإمام أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الرامهرمزي القاضي صاحب كتاب " المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" مات سنة 360 هـ
ينظر: الذهبي في " تذكرة الحفاظ" 3/905- 906 ، وابن العماد في " شذرات الذهب" 3/ 30 .

فأما السند فهو لغة: المعتمد، سُمي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ على صحة الحديث وضعفه عليه؛ ولأن الحديث يستند إليه ويعتمد عليه،أو من السند وهو ماارتفع وعلا من سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائله[25] .

واصطلاحاً: الإخبار عن طريق المتن[26].

وبمعنى آخر هو: سلسلة الرجال الموصلة لمتن الحديث.

وأما الإسناد فهو لغة: رفعه إلى قائله[27].

وهو اصطلاحاً: يطلق على عزو الحديث إلى قائله مسنداً، وعلى سلسلة الرجال الموصلة للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند.

قال ابن جماعة[28]: المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد[29].

وأما المسنَد فهو لغة: اسم مفعول من أسند الشيء إليه بمعنى: عزاه إليه ونسبه له[30].

واصطلاحاً : له ثلاثة معان:

1- الحديث المرفوع المتصل سنداً .

2- كل كتاب جُمع فيه مرويات كل صحابي على حدة .

3- أن يطلق ويراد به الإسناد ، فيكون مصدراً ميمياً كمسند الشهاب، ومسند الفردوس، أي: أسانيد أحاديثهما[31].

أهمية الإسناد ودوره في حفظ السنة النبوية

يعدُّ الإسناد في الحديث خصيصة فاضلة لهذه الأمة، ليست لغيرها من الأمم - كما قد أشرنا إلى ذلك في مواضع مما سلف - فهو الأصل في الحديث، وعليه الاعتماد، وبه تعرف صحة الحديث من سقمه.

ولهذا أشاد به علماء الحديث وبينوا أهميته ودوره في حفظ وصون السنة النبوية من كذب الكاذبين، وتخليط المخلطين، وتدليس المدلسين وغيرهم، حتى إنهم جعلوا الإسناد من الدين.

فقد بوب مسلم في مقدمة صحيحه باب: **الإسناد من الدين.**

قال القرطبي شارحاً هذه العبارة في " المفهم شرح صحيح مسلم "[32] « أي: من أصوله ؛ لأنه لما كان مرجع الدين إلى الكتاب والسنة، والسنة لا تؤخذ عن كل أحد، تعين النظر في حال النقلة واتصال روايتهم، لولا ذلك لاختلط الصادق بالكاذب، والحق بالباطل، ولمّا وجب الفرق بينهما وجب النظر في الأسانيد » .

وقال عبد الله بن المبارك- كما سبق ذكره - : « الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ».

وقال: بيننا وبين القوم القوائم ـ يعني الإسناد ـ [33].

---

(25) ينظر: ابن منظور " لسان العرب " مادة " سند " 220/3 وللاستزادة ينظر : السيوطي " تدريب الراوي " ص 27 والقاسمي " قواعد التحديث " ص 202 .

(26) ينظر: ابن جماعة في " المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي " ص 29 ، والسيوطي " تدريب الراوي " ص 27 والقاسمي " قواعد التحديث " ص 202.

(27) ينظر: ابن منظور " لسان العرب " مادة " سند " 221/3 .

(28) هو: هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، الكناني ، الحموي ، الامام القاضي ، شيخ الاسلام ، محدث، مؤرخ، أديب ، من تصانيفه :"المنهل الروي في علوم الحديث النبوي " و" تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم ت سنة 733هـ .

ينظر: ابن قاضي شهبه في " طبقات الشافعية" 2/ 67 وابن العماد في "شذرات الذهب" 8 / 184.

(29) " المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي " ص 30، و ينظر : السيوطي " تدريب الراوي " ص 27 والقاسمي " قواعد التحديث " ص 202.

(30) ينظر: ابن منظور " لسان العرب " مادة " سند " 221/3 .

(31) ينظر: الطحان " تيسير مصطلح الحديث " ص 16 .

(32) 1/ 121 .

(33) " المفهم " ص 121 .

قال القرطبي شارحاً هذه العبارة : « وهذا الذي قاله ابن المبارك قد قاله أنس بن مالك وأبو هريرة ونافع مولى ابن عمر وغيرهم، وهو أمرٌ واضحُ الوجوب لا يختلف فيه »[34] .

وقال سفيان الثوري: « الإسناد سلاح المؤمن ، فإن لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟»[35].

وقال محمد بن سيرين: « كان في الزمان الأول لا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، لكي يأخذوا حديث أهل السنة ويدعوا حديث أهل البدع »[36].

وعن الأوزاعي أنه قال: « ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد »[37].

وقال شعبة: « كل علم ليس فيه : أخبرنا ، وحدثنا فهو خل وبقل »[38].

وقال يزيد بن ربيع: « لكل دين فرسان ، وفرسان هذا الدين أصحاب الإسناد»[39].

وقال سفيان بن عينيه : « حدث الزهري يوماً بحديث فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: أترقى السطح بلاسلُّم»[40].

وقال أحمد بن حنبل: « طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف؛ لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر ويسمعون منه»[41]. وقال الحافظ أبو محمد بن حزم: « نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال، نقل خص الله عز وجل به المسلمين، دون سائر أهل الملل كلها، وأما مع الإرسال والإعضال فمن هذا النوع كثير من نقل اليهود بل هو أعلى ما عندهم إلا أنهم لا يقربون فيه من موسى عليه السلام كقربنا فيه من محمد ﷺ ... وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط على أن مخرجه من كذَّاب قد صحَّ كذبه، ثم قال: وأما النقل بالطريق المشتملة على كذَّاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى"[42].

وقال أبو عبد الله الحاكم: " فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع منه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْراً "[43].

وبالجملة، فهذه الأقوال المنقولة عن أئمة الحديث - وسواها كثير وعديد - توضح لنا أهمية الإسناد ودوره الفاعل في حفظ السنة النبوية؛ إذ به يتبين صحة الحديث من سقمه، وما سمي سنداً - كما مر - إلا لاعتماد أهل الحديث عليه في صحة الحديث أو ضعفه، فهو قوام السنة ولولاه لذهب الدين، ولقال كل إنسان ما شاء أن يقول، ولكن إذا ما طلب منه إسناد ما قاله وذكره عمن سمعه منه ولقيه تبين صحة الخبر من كذبه. ومن حكمه الله تعالى وفضله على أمة محمد ﷺ أنْ حَفِظ لها أسانيدها الصحاح الثابتة عن المعصوم ﷺ وجعلها مزية لها تفخر بها على الأمم.

شروطهم المعتبرة في صحة الإسناد: لقد وضع علماء الحديث ونقاد الأثر شروطاً وقيوداً لصحة الإسناد، تجب مراعاتها وتطبيقها لتصحيح السند ثم الحديث، وما ذلك إلا حفاظاً على صحة نسبة الحديث إلى من أضيف إليه عليه الصلاة والسلام لتبقى السنة مصونة محفوظة عن كل ضعف ووهن.

(34) المصدر السابق ص121 .
(35) ينظر: ابن حبان في " المجروحين " 1/ 19 وابن الأثير في " جامع الأصول " 1/ 74 .
(36) ينظر: مقدمة صحيح مسلم ص84 والخطيب في" الكفاية " 122، وابن رجب في" شرح العلل" ص51.
(37) ينظر: ابن رجب، في " شرح العلل " ص 58 .
(38) ينظر: ابن الأثير في " جامع الأصول " 1/ 74 .
(39) الخطيب ، " شرف أصحاب الحديث " ص 44 .
(40) ينظر: القاسمي في " قواعد التحديث " ص 210 وابن رجب في " شرح العلل " ص 58 - 59 .
(41) القاسمي في " قواعد التحديث " ص 210 .
(42) " الفصل والنحل " 2 / 219 - 223، فصل: " كيف تم نقل القرآن وأمور الدين.." وهو فصل مهم جداً في هذا الباب .
(43) " معرفة علوم الحديث " ص 6 .

والشروط المعتبرة لصحة الإسناد منها ما هو متعلق بالراوي للحديث، ومنها ما هو متعلق بالمروي من جهة الاتصال ونحوه.

وبتعريفنا للحديث الصحيح يتبين لنا شروط صحة السند:

فالحديث الصحيح هو: ما اتّصل سنده بنقل عدل تام الضبط غير معلل ولا شاذ ويسمى: الصحيح لذاته[44].

فمن خلال هذا التعريف نجد أنه يعتبر في صحة الإسناد شروطاً محددة حتى يكون الحديث بإسناده صحيحًا وهذه الشروط هي:

1- اتصال السند: ومعناه أن يكون كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه.

2- عدالة الرواة: أي أنَّ كل راو من رواته اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير فاسق وغير مخروم المروءة الشرعية.

3- ضبط الرواة: أي أنَّ كل راوٍ من رواته تامّ الضبط غير مخلط ولا كثير الخطأ والغلط .

" فالضابط هو: الذي لا يحدث إلا بما يتقنه "[45] .

والتقييد بتمام الضبط في الحدِّ إنما هو إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك، حتى يتميَّز عن خفيف الضبط راوي الحديث (الحسن) وليس يعني هذا إخراج من كان ضابطاً في نفس الأمر.

والضبط يشمل: ضبط الصدر، أو ضبط الكتاب.

4- عدم العلة: أي: أن لا يكون السند والمتن ـأيضًاـ معلاً بسبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة.

5- عدم الشذوذ: أي أن لا يكون السند والمتن شاذاً.

والشذوذ مخالفة المقبول لمن هو أولى منه.

فإذا خالف جمعاً كثيراً ممن هم أولى منه، أو من هو أحفظ منه وأتقن، أو قامت قرينة تدل على غلطه ونحو ذلك فإنّ الحديث يكون شاذاً مردوداً.

فهذه هي أبرز شروط صحة الإسناد[46]، فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط فلا يسمى الحديث صحيحاً لا سنداً ولامتناً.

مثالٌ لحديثٍ اجتمعت فيه شروط الصحة:

ما أخرجه البخاري في "صحيحه"[47] قال: حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى، فصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات.

فهذا الحديث ثبتت صحته لتوافر شروط الصحة فيه فهو:

1ـ متصل السند: إذ أن كل راو من رواته سمعه من شيخه.

2ـ ورواته عدول.

3ـ وضابطون.

ـ فعبد الله بن يوسف ثقة متقن.

ـ ومالك إمام معروف مشهور.

ـ وابن شهاب الزهري إمام حافظ متفقٌ على جلالته.

ـ وسعيد بن المسيب إمام التابعين في العلم والحفظ.

ـ وأبو هريرة صحابي جليل.

4ـ وهو غير معلل.

5ـ ولا شاذ.

---

(44) ينظر: ابن حجر في " النخبة " ص 82 .

(45) المعلمي في " التنكيل " 61/1 .

(46) هذا وقد ذكروا شروطاً أخرى متعلقة بالراوي للحديث لا يتسع المقام لذكرها ونقاشها، وهذه أبرزها .

(47) كتاب : الجنائز ، باب : التكبير على الجنازة أربعاً برقم 1333 .

تضعيفهم الحديث بما سببه السقط في الإسناد: ومما يندرج تحت أهمية الإسناد ودوره في حفظ السنة النبوية: التحري من اتصال السند إلى رسول الله ﷺ وثبوته عنه، وعدم انقطاعه؛ إذ أنه متى اختلَّ شرط الاتصال في سند الحديث صار الحديث ضعيفاً مردوداً. ولذا فقد نبهوا على جملةٍ من أنواع الحديث المضعّفة بسبب الانقطاع؛ تمييزاً منهم بين مايصح منها متصلاً وما يضعف بسبب الانقطاع.

« والسقط من الإسناد إما أن يكون من مبادئ السند من تصرّف مصنف، أو من الإسناد بعد التابعي أو غير ذلك »[48].

وهي أنواعٌ، ومنه ماهو ظاهر ويشمل: المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، ومنه ماهو خفي، ويشمل: المدلس، والمرسل الخفي، ولنبينها بإيجاز:

1- الحديث المعلق: وهو ما حُذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي ولو إلى آخر الإسناد[49].

والمعلَّق حديث ضعيف لجهالة الساقط، وقد يحكم بصحته إن عُرف بأن يجيء مسمى من وجه آخر إن ظهر كون المحذوف ثقة أو صدوقاً، أو وقع الحذف في كتاب التزم الصحة كالبخاري، فما أتى بالجزم دل على صحته عنده ـ في الغالب ـ وما كان بغير الجزم ففيه مقال ـ في الغالب أيضاً ـ .

2- الحديث المرسل: وهو ما أضافه التابعي سواءً أكان كبيراً أم صغيراً إلى رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير[50].

والمرسل من قسم الضعيف لدى أكثر المحدثين لفقده شرط الاتصال؛ إذ به لا يعلم حال المحذوف، إلا إذا وجد ما يعضده فحينئذٍ يقبل، وهي مبسوطة في كتب المصطلح والأصول.

3- الحديث المعضل: وهو ما سقط من أثناء إسناده أو آخره راويان أو أكثر على التوالي[51]. وهو حديث ضعيف لجهالة الساقطين من إسناده .

4- الحديث المنقطع: وهو ما سقط من إسناده راوٍ فأكثر لا على التوالي قبل الصحابي[52]. وهو حديث ضعيف لجهالة الساقط منه.

5 ـ الحديث المدلس: وهو قسمان:

الأول: تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه وسمع منه مالم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه[53].

ويرد بصيغة تحتمل اللقي كـ « عن » و « قال » .

« وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح »[54].

وتحت تدليس الإسناد أنواع عديدة مبسوطة في كتب المصطلح.

الثاني: تدليس الشيوخ: وهو أن يصف شيخه الذي سمع منه بما لم يشتهر به من اسم أو كنية أو قبيلة أو بلدة أو صنعة أو نحو ذلك[55]. وهو من قسم المردود؛ لأن الغرض منه التعمية على شيخه الضعيف، وعدم تبين حاله للناس حتى لا يُعرف، أما لو تبين وعُرف حاله بكونه ثقة مثلاً، أو وجد حديثه في الصحيحين فإنه مقبول.

وعلى الجملة؛ فالتدليس محرم سواءً أسقط الراوي، أم قصد التغطية على حاله، وهو مردود لا يقبل إلا بضوابطه كما أشرنا إليه قريباً.

---

(48) ابن حجر في " النخبة " وشرحها ص 108 .
(49) ينظر: ابن الصلاح في " علوم الحديث " ص 64 وابن حجر في " النخبة " وشرحها ص 108 .
(50) ينظر: ابن حجر في " النخبة وشرحها " ص 110 .
(51) المصدر السابق ص110 .
(52) المصدر نفسه ص 110 .
(53) ينظر: ابن الصلاح في " علوم الحديث " ص 73 .
(54) ينظر: ابن حجر في " النخبة وشرحها " ص 113 .
(55) ينظر: ابن الصلاح في " علوم الحديث " ص 74 .

6- الإرسال الخفي: وهو أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه بل بينه وبين واسطة[56].

« والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكرناه هنا: وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عُرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة، ولو بغير لقي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما »[57].

وحكمه: أنه مردود للجهل بحال المحذوف.

فهذا أهم ما ذكروه مما هو ضعيف ومردود بمفرده بسبب السقط في الإسناد، وقد تحروا في ذلك أيما تحري، وبينوا لقاءات الرواة مع مشايخهم، بكونه لم يدرك عصره أو أدركه لكنهما لم يجتمعا، وليس له منه إجازة ولا وجادة، واهتموا بتحرير التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة ووفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم، وقد افتضح أقوام أدعو الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم[58] .

التمييز بين ما صح سنده مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً أو مرسلاً ونحو ذلك

ومن جملة أثر العناية بالإسناد وثمرته في حفظ السنة النبوية تمييزهم الدقيق، وتحريهم العميق بين ما يقع من اختلاف في الأسانيد، وتبينهم ما هو الصحيح منها من المردود؛ إذ قد يُروى الحديث من طرق ووجوه متعددة، فتارة يرد مرفوعاً وأخرى مرسلاً، وتارة يرد متصلاً وأخرى منقطعاً، وتارة مرفوعاً وأخرى موقوفاً وغير ذلك، وكله ناتج عن اختلاف رواة الإسناد على شيخ أو مشايخ.

ويُعرف هذا بتتبع روايات الحديث وجمع طرقه وأسانيده، والنظر في اختلاف رواته واعتبار مكانتهم في الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط.

ولا يُدركُ ذلك إلا أهل الحفظ والمعرفة والإتقان ، يقومون به حفاظاً على السنة وذباً عنها.

قال ابن رجب: « وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين، وحفظاً لسنة النبي ﷺ وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم... »[59].

والعلة في الإسناد قد تكون بالإرسال في الموصول، أو الوقف في المرفوع، أو بدخول حديث في حديث، أو وهم واهم، أو غير ذلك، مما يتبن للعارف بهذا الشأن من جمع الطرق ومقارنتها، ومن قرائن تنظم إلى ذلك.

وأكثر ما يكون هذا في أسانيد الأحاديث، فتقدح في الإسناد والمتن معاً، إذا ظهر منها ضعف الحديث، وقد تقدح في الإسناد وحده، إذا كان الحديث مروياً بإسناد آخر صحيح.

ومن الأمثلة على هذا ما يلي:

ما وقع الخلاف في إرساله ورفعه:

ومثّل له الحاكم في "علومه"[60]: بحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً: « أرحم أمتي أبوبكر، وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وإن لكل أمة أميناً وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة».

(56) ينظر: ابن حجر في " النخبة وشرحها " ص 114 .
(57) ابن حجر في " النخبة وشرحها " ص 114 .
(58) المصدر السابق ص 112 - 113 .
(59) " شرح علل الترمذي " ص 807 .
(60) ص 114 .

قال الحاكم: « فلو صح إسناده لأخرج في الصحيحين، وإنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلاً، وأسند ووصل: إن لكل أمة أميناً وأبو عبيدة أمين هذه الأمة. هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعاً وأسقط المرسل من الحديث، وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين » . اهـ ومن ذلك:

ما أخرجه مسلم في الشواهد[61] من حديث معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي ﷺ سمى الوزغ فويسقاً.

قال الدار قطني: خالفه مالك ويونس وعقيل رووه عن الزهري عن سعد مرسلاً [62].

ما وقع الخلاف في وقفه ورفعه: ومثاله ما ورد في " علل الدارقطني" في مسند أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ [63] أنه قال: قال رسول الله ﷺ: « كل فرس عربي يؤذن في كل فجر بدعوتين يقول: اللهم إنك خولتني من خولتني من بني آدم فاجعلني أحب أهله وماله إليه » . ذكر الدار قطني أنه اختلف في رفعه ووقفه فقال: « يرويه يزيد بن أبي حبيب، واختلف عنه؛ فرواه عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد، عن سويد بن قيس، عن معاوية بن حديج، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال ذلك يحيى القطان، عن عبد الحميد. ووقفه غير يحيى، عن عبد الحميد. وكذلك رواه الليث، عن يزيد بن أبي حبيب موقوفاً أيضاً، وهو المحفوظ ». والمُثل على أجناس ذلك كثيرة وعديدة، يطول المقام بذكرها، وما ذكرناه إنما هو كالمثال لأحاديث كثيرة تجدها في مواطنها ضمن كتب « العلل » المتعددة، وفي أثناء بعض دواوين الإسلام الكبرى.

وهذا يدلنا على مدى اهتمام أئمة الحديث وحفاظه بهذا الفن الجليل، ومدى قوة ما وهبهم الله تعالى من الحفظ والإتقان للطرق العديدة المتكاثرة التي جاء عليها الحديث، ولم يكتفوا بذلك بل حققوا وجه الصواب والراجح في كونه مرسلاً أو مرفوعاً، أو هو من أحاديث فلان أو أشباهه، أو هو داخل في حديث فلان، أو كونه لم يتابع على روايته، أو كونه على جلالته وهم وأخطأ في الحديث، أو كان الخطأ صادرًا ممن هو دونه في الحفظ والإتقان، فمن نظر في الحديث ممن لا معرفة له ـ من أول وهلة ـ حكم بصحته، ولكن يعرف ذلك الخلل من رزقه الله بصيرة ونورًا في هذا الشأن، بمعرفة كل رجل بعينه إلى أن يبلغوا الراوي الذي يكون عليه مدار الحديث[64]، ويبحث عن أصل كل حديث، ومن أين مخرجه والاختلافيه، فيميز بين الخطأ والصواب.

السماعات والمراسيل: نقصدُ بالسماعات ما يذكره علماء الحديث من إدراك وسماع الراوي عمن روى عنه، وبالمراسيل ما يقع من الانقطاع بين الراوي ومن روى عنه.

وفهمُ هذا الأمر من أهم ما يتعين على الباحث في سند الحديث؛ ذلك أنَّ من شرط صحة الحديث كما سبق (اتصال السند) أي: أن يكون السماع ثابتاً بين الرواة ، فإذا انقطع السند ولم يثبت السماع بأن كان الراوي إنما يروي عمن فوقه إرسالاً فإن الحديث يكون ضعيفًا مردوداً. فلا يكتفي الباحث بمجرد النظر في أحوال الرواة بل يتوجب عليه أن ينظر في صحة سماع الرواة بعضهم من بعض.

وإن من جهد علماء الحديث المشكور أنهم بينوا هذا في تراجم الرواة وما يروونه من أحاديث، وفي تواريخ مواليدهم ووفياتهم، بحيث نظن أنه لو لم يُضبط ذلك ويُقيّد لضاع كثير من الحديث أو نسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله. ومن أنفس ما ألف في هذا (المراسيل) لابن أبي حاتم و(جامع التحصيل لأحكام المراسيل) للعلائي؛ تكلم فيه عن أنواع الحديث المنقطع،

(61) كتاب السلام ، باب: استحباب قتل الوزغ برقم 2238 .

(62) " الإلزامات والتتبع " (ص 193) .

(63) برقم 1123 .

(64) المقصود بمدار الحديث الرواة الذين تدور عليهم أسانيد الرواية ويكونون ملتقى التلاميذ والطرق، وذلك كتمييز أصحاب أبي هريرة، وأصحاب عبد الله بن عمر، وأصحاب نافع مولاه، وأصحاب قتادة عن أنس، وأصحاب ثابت البناني عن أنس، وأصحاب الزهري، وأصحاب الحسن البصري، وهكذا.

وهذا طريق معتمد عند أئمة النقاد في علم (علل الحديث) يرجحون بتفاوت حفظ الثقات عمن عليهم مدار الحديث.

ينظر: الجديع " تحرير علوم الحديث " 761/2 .

والأسانيد المرسلة أي: المنقطعة، و(المراسيل) لأبي داود السجستاني، أورد فيه طائفة من الأحاديث المرسلة، ومن أجمع ذلك (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) لأبي زرعة العراقي، ومنها: (التفصيل لمبهم المراسيل) للخطيب البغدادي وموضوعه نوع خاص من الإرسال، وهو الإرسال الخفي أي: رواية الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه، وهو نوع من الانقطاع الخفي. وتجد من ذلك أيضاً ما هو مبثوث في تهذيب الحافظين المزي وابن حجر العسقلاني، وقبلهما في تاريخ البخاري، وجامع الترمذي، وسؤالات ابن معين وغيرهم.

ومن أمثلة ذلك قولهم:

1ــ عبد الله بن عون المزني روى عن أنس بن مالك ولم يثبت له منه سماع[65] .

2ــ وقولهم: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة روى عن طلحة بن عبيد الله، قيل : لم يسمع منه[66] قال الترمذي: لم يدرك طلحة[67].

3ــ موسى بن طلحة بن عبيد الله عن عمر مرسل[68].

4ــ نافع مولى ابن عمر . قال الدار قطني: لا يصح لنافع سماع من أم سلمة[69].

وسوى هذا كثير وعديد، وهذه إلماحة وإشارة فحسب، فلا يقتصر الباحث على مجرد النظر في حال رواة الحديث - كما أسلفنا - بل يتعين النظر في السماعات والمراسيل، ويُعرف ذلك بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الحديث ، وبالوفيات ، وبإخباره عن نفسه، أو بجزم إمام مطلع، مع المعرفة الدقيقة، والإدراك التام. والله أعلم

بيان أصح الأسانيد وأوهاها: مما يندرج - أيضاً - في أثر الإسناد في حفظ السنة النبوية تبيانهم لما يمكن أن يكون من أصح ما رويت به من أسانيد، وأوهى ما رويت به أيضاً.

فأما ما يتعلق بمعرفة ما قيل إنه أصح الأسانيد فيستفاد من معرفته فوائد عدة منها:

1ــ إدراك المحفوظ الصحيح من أسانيد السنة وجمعه ، فإنَّ جهد المحدثين في تقصي أحوال الرواة المذكورين في ذلك الإسناد، والتثبت من اتصال سماعهم بمشايخهم يكفينا مؤنة ومشقة البحث فيها، ويبقى النظر فيما أبرز من الرجال من بعدهم . ومن خلال هذا نعلم مدى انتفاع المتأخرين بحفظ السابقين من أئمة الحديث لأصح الأسانيد، وأن المتأخرين لا يجدون عناءً في ذلك بقدر ما وجده من قبلهم من الأئمة.

2ــ « أنه إذا عارضه حديث مما لم ينص فيه إمام على أصحيته يرجح ما نص على أصحيته عليه، وإن كان صحيحاً، فإن عارضه ما نص أيضاً على أصحيته نظرنا إلى المرجحات فأيهما كان أرجح حكم بقوله، وإلا رجع إلى القرائن التي تحف أحد الحديثين فيقدم بهما على غيره »[70].

3- توثيق الأئمة لمن أبرز من الرجال ممن وصف سنده بكونه أصح الأسانيد، فهو داخل في التوثيق الضمني للرواة

4- الحكم باتصال السند المروي بذلك لوصفه بكونه أصح الأسانيد، إلا ما وقع فيه من وهم فيتأمل في ذلك.

5- الحكم بانتفاء الشذوذ والعلة عنه، إلا مع المخالفة لما هو أصح منه.

وعلى الجملة؛ فلا يخلو النظر فيما وصف بكونه أصح الأسانيد من فوائد يدركها من مارس البحث في هذا الفن وطالعه.

(65) ينظر: المزي في " تهذيب الكمال " 15/ 395 .

(66) ينظر: المزي في " تهذيب الكمال " 15/ 156 .

(67) " السنن " أبواب المناقب، باب: مناقب عمرو بن العاص رضي الله عنه برقم 3845 .

(68) ينظر: ابن أبي حاتم في " المراسيل " ص 227 .

(69)" السنن " كتاب الوتر ، باب: صفة القنوت وبيان موضعه برقم 1688 .

(70) الصنعاني " توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" 1/ 37 .

واعلم أن المختار من أقوال علماء الحديث عدم الإطلاق لترجمة معينة بأنها أصح الأسانيد، كما هو اختيار ابن الصلاح، والنووي، والعراقي، وابن حجر بل قال السخاوي: « صرح به غير واحد من الأئمة »[71] وذلك لأنَّ تفاوت مراتب الصحة مرتَّبٌ على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعزُّ وجود أعلى درجات القبول في كل واحد من رجال الإسناد الكائنين في ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة الموجودين في عصره؛ إذ لا يعلم أو يظن أن هذا الراوي حاز أعلى الصفات حتى يوازي بينه وبين كل فرد من جميع من عاصره[72].

ولكن مع هذا فإننا ـ كما سلف ـ نستفيد من مجموع ما ذكره الأئمة في ذلك فوائد كترجيح التراجم الموصوفة بالأصحية على ما لم يقع له حكم من أحد منهم.

وقد ذكروا جملة مما وصف بكونه أصح الأسانيد([73]) من أعلاها وأهمها :

1ـ الزهري عن سالم عن أبيه.

روي ذلك عن إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل.

2ـ مالك عن نافع عن ابن عمر.

روي ذلك عن البخاري، وهي المسماة بـــ " السلسلة المشبكة بالذهب ".

وأما ما يتعلق بمعرفة أوهى الأسانيد فهي أيضًا لا تخلو من فائدة يجنيها الباحث والمطلع من ورائها « إذ ليس عرياً عن الفائدة، بل يستفاد من معرفته ترجيح بعض الأسانيد عن بعض، وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح »[74] .

ومما ذكروه من ذلك[75]:

1ـ حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس .

2ـ السدي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي محمد بن السائب عن أبي صالح باذام عن ابن عباس .

وهذه تسمى سلسلة الكذب لا الذهب .

3ـ محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة.

ضبطهم أسماء الرواة وأنسابهم وبيان المبهمات والمؤتلف والمختلف والكنى والألقاب والإخوة والأخوات وغير ذلك

ومن الجهود المبذولة، والعناية الفائقة فيما يتعلق بالسند: الضبط الدقيق لأسماء الرواة في السلسلة الإسنادية، والتحرّي في ذلك من نواحٍ عدة: ما يتعلق بالمعرفة لأسماء الرواة وأنسابهم، وبيان الصحيح في ضبط وشكل ونقط الاسم، وإيضاح المبهمات منها، وتبيان المؤتلف والمختلف من الأسماء والمتشابه، والكني والألقاب، والإخوة والأخوات، والمنسوبين إلى غير آبائهم، والمفردات من الأسماء، والمتفق والمفترق، ومن ذُكرَ بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة وغير ذلك.

والقصد منه بالدرجة الأولى العناية بما تثبت به السنة من الإسناد؛ فإنَّ من أشد النقص كثرة الخطأ والخلط والتصحيف والتحريف، فربما ترتب على ذلك صحة الحديث أو ضعفه.

« ولا ريب أن أكثر الألفاظ تعرضاً للغلط أسماء المتقدمين وألقابهم وكناهم ونسبهم؛ لأنها كما قال بعض القدماء: شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه.

(71) " فتح المغيث شرح ألفية الحديث " 1/ 31 وينظر مظان أقوالهم عند: ابن الصلاح في" علوم الحديث " ص 26 والنووي في "التقريب " 2/ 54 والعراقي في "منظومته "1/ 25 وابن حجر في " النخبة وشرحها " ص 85 والسخاوي في " فتح المغيث " 1/ 31.

(72) ينظر: السيوطي في " تدريب الراوي " 1/ 54 والسخاوي في " فتح المغيث " 1/ 31 والصنعاني في " توضيح الأفكار " 1/ 29- 30 .

(73) ينظر: ابن الصلاح في " علوم الحديث " ص 26 .

(74) ابن حجر في " النكت " 1/ 495 .

(75) ينظر: ابن دقيق العيد في " الاقتراح " ص 12 وابن الملقن في " المقنع " ص 107 .

ولذا فقد كان السلف يُعنون بذلك حق العناية حتى إن بعضهم سمع خبراً فيه ذكر ابن الحوراء- بالحاء والراء - فكتبه وخاف أن يلتبس فيما بعد بأبي الجوزاء- بالجيم والزاي- فلم يكتف بعدم النقط ولا بوضع العلامات حتى كتب تحت الكلمة (حور عين)!!

ثم إنه لما شاع التساهل في الضبط وكثر في الشيوخ من يقل تحقيقه واضطر أهل العلم إلى الأخذ من الكتب بدون سماع، فزع المحققون إلى ما يدفعون به الخطأ والتصحيف ، فمن ذلك تأليفهم كتب التراجم مرتبة على الحروف، ثم على أبوابٍ لكل اسم كما تراه في "تاريخ البخاري" و "كتاب ابن أبي حاتم" فمن بعدهما.

ولا ريب أن هذا يدفع كثيراً من التصحيف والتحريف.

ومن ذلك الضبط الألفاظ كان يُقال: (بحاء غير منقوطة) ويقع للقدماء قليل من هذا، ويكثر في مؤلفات بعض المتأخرين كابن خَلّكان في "وفياته" والمنذري في "تكملته" وابن الأثير في "كامله".

ومن ذلك وهو أجلها وأنفعها تأليف كتب في هذا الموضوع خاصة وهو ضبط ما يخشى الخطأ فيه، وإذا كان أكثر الخطأ وقوعاً وأشد خطراً الخطأ في الأسماء والتي توجد أسماء أخرى تشتبه بها، فقد وجهوا معظم عنايتهم إلى هذا فوضعوا له فناً خاصاً وهو (المؤتلف والمختلف) أي: المؤتلف خطاً ، المختلف لفظاً، وهو كل ما لا يفرق بينه إلا الشكل أو النقط مثل (عُباد) بعين مهملة مضمومة فموحدة مفتوحة فألف فدال مهمل مع (عبّاد) بتلك الحروف لكن بفتح فتشديد، و(عِياذ) بعين مهملة مكسورة فتحتية مخففة فألف فذال معجمة.

وكثيراً ما يذكرون الاسمين اللذين يفرق بينهما الخط المجود مثل (بشر) و (شبر) وربما ذكروا ما هو أقل التباساً من هذا كما في باب (أحمد وأجمد وأحمر) فصورة الراء مخالفة لصورة الدال مخالفة بينة، ولكن لما كانت صورتاهما قد تتقاربان في بعض الخطوط وكان اسم (أحمر) قليلاً من سُمي به لم يؤمن فيمن يرى في كتاب (أحمر بن فلان) مقاربة فيه صورة الراء لصورة الدال أن يتبادر إلى ذهنه أنه أحمد.

فأما ما يزيد أحد الاسمين فيه على الأخر بحرف كحسن وحسين، وسعد وسعيد، وعبد الله وعبيد الله، وأشباه ذلك فقلما يتعرضون له لأنه كثير جداً »[(76)].

ولقد ألفت - كما أشرنا - نفائس المؤلفات في تبيان أسماء الرواة وضبطها حتى لا يدخلها التصحيف والتحريف، وفي أنسابهم، وكناهم، وألقابهم ، والمؤتلف منها والمختلف، و**من أشهرها:**

1- "مختلف أسماء القبائل ومؤتلفها " لابن حبيب البغدادي.

2- "المؤتلف والمختلف" للدار قطني .

3- "المؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والكني" و كتاب "مشتبه النسبة" كلاهما لابن الفرضي .

4- " المؤتلف في تكملة المؤتلف والمختلف" للخطيب البغدادي .

وله كذلك "المتفق والمفترق" وهو فن آخر، وكتاب "تلخيص المتشابه" وهو فن مركب من الفنين.

5- "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكني والأنساب".

6- كتاب "المشتبه" للإمام الذهبي.

7- كتاب "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" للحافظ ابن حجر العسقلاني.

وثمّ كتب أخرى كالكتب التي تعنى بضبط ما يشكل من أسماء الصحيحين، وككتب الرجال، والطبقات، وتواريخ الرواة، والأنساب، والألقاب والكني.

« ومهما يكن من الأمر فإنه بتتبعها لتلك الجهود التي رصدها المحدثون في هذا المضمار المهم، والسعي لمكافحة ظاهرة التصحيف والتحريف في الإسناد؛ حيث اشترطوا شروطًا معينة لتحمل الحديث وأدائه، ووضعوا القواعد والقوانين لتوثيق

(76) المعلمي اليماني في" تقدمته على "الإكمال" لابن ماكولا 1/ 1 - 3 .

الإسناد والنص الحديثي، وتصحيح أصل المحدث حتى يسلم من التصحيف والتحريف - بتتبعنا لذلك كله - توصلنا إلى أن الشريعة ستبقى محفوظة من التحريف والتصحيف ما التزم طلبة علم الحديث بتلك القوانين التي تضبط صحة السند والمتن لفظاً ومعنى، وهو يؤكد لنا مرة أخرى: مصداقية منهج المحدثين والدقة المتناهية فيه، ونزاهته في التثبت والتأكد من سلامة المعارف التي يتلقاها المتعلم واستمرار المحافظة عليها لفظاً ومعنى حتى تؤدى على حقيقتها »[77].

بيانهم لمن ضُعفوا في شيوخهم: من عناية المحدثين الفائقة بأحوال الرواة وأسانيدهم أنهم لم يكتفوا بمجرد النظر في ثبت الراوي وثقته فحسب؛ بل تفحصوا صحة ما ينقله ويرويه عن مشايخه، ونظروا الوجهة التي يروي عليها الحديث عن شيخه، وكيف كان سماعه منه، وهل هو ضعيف أو ثقة في روايته عنه؟!

فقد ذكروا قوماً ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم، وهؤلاء جماعة كثيرون، منهم:

1- حماد بن سلمه البصري. فقد تكلموا في روايته عن قيس بن سعد، ورواياته عن زياد الأعلم، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد وأشباههم، فإنه يعد عندهم إذا حدث عن هؤلاء يخطىء كثيراً[78].

2- جرير بن حازم البصري. تكلموا في روايته عن قتادة، وعن أيوب وغيرهما [79].

3- عاصم بن أبي النجود الكوفي. وهو مع كونه ثقة في الحديث إلا أن في حديثه عن زر وأبي وائل اضطراب[80].

4- جعفر بن برقان الجزري. هو ضعيف في الزهري قاله : ابن معين والجنيد وأحمد وغيره[81].

فهؤلاء بعض من ضعفوا في شيوخهم مع كونهم في أنفسهم ثقات وحفاظ.

والفائدة من معرفة هذا الضرب من الرواة ألا يغتر بمجرد رواية الثقات عن بعضهم البعض؛ فقد تكون هنالك علة خفية في طريقة رواية بعضهم عن بعض، وسبب قادح أوجب ضعف روايته عنه، فلربما صحح الباحث الحديث بمجرد الاطلاع على عدالة الرواة دون النظر في صحة سماع بعضهم من بعض، أو ضبطه لما يرويه عن مشايخه أو بعضهم، فيترتب على ذلك الحكم بصحة الحديث مع أنه ضعيف لا يصح لوجود علة خفية فيه.

ويَلتحق بهذا الضرب أنواعٌ:

- قوم ضُعف حديثهم في بعض الأوقات دون بعض، وهم: المختلطون، فيقبل ماحدثوا به قبل اختلاطهم ويرد ما كان بعد ذلك.
- قوم أضر ببصره آخر عمره، ولم يكن يحفظ حديثه جيداً، فحدث من حفظه، أو كان يُلَقن فيتلقن.
- قوم ضعف حديثهم في بعض الأمكنة دون بعض.
- قوم يضعف حديثهم إذا جمعوا بين الشيوخ دون ما إذا أفردوهم.
- قوم عرف عنهم التدليس عن مشايخ دون آخرين.

فيتعين على الباحث التثبت والتروي في الحكم على الروايات، وأن ينظر في كلام أئمة الشأن في هذا حتى لا يقع في الغلط والوهم من حيث لا يشعر.

بيانهم لمن وُثِقوا في شيوخهم: كما أنهم ذكروا من ضعّف في شيوخه فقد ذكروا أيضًا من وثق في شيوخه، والمراد مَنْ كانوا على أعلى الرتب في الثقة والحفظ في الرواية عن شيوخهم دون من شاركهم في الرواية عنهم.

(77) أسطيري جمال في" التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته " ص11 .
(78) ينظر: ابن رجب في " شرح العلل " 621 .
(79) المصدر السابق ص 624 .
(80) المصدر نفسه ص 630 .
(81) المصدر نفسه ص 630 .

وهذا فائدته الترجيح عند المعارضة، حتى إنهم ليرجحون رواية الواحد الثبت في شيخه على الجماعة ممن هم دونه في ذلك[82].**ومما ذكروه في هذا:**

1- أصحاب ابن عمر. فقد ذكروا رجحان ما رواه سالم ونافع على غيرهما[83].

2- أصحاب نافع مولى ابن عمر .أعلاهم: أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع[84] .

3- أصحاب عبد الله بن دينار .أعلاهم: شعبة، والثوري، ومالك، وابن عيينة[85].

وسواهم كثير يُعرفون بمراجعة كتب التراجم وعلل الحديث.

وبالجملة فهذا القسم مهم جداً، يكشف - كسابقه - دقة المحدثين في تاريخ الرواة وأحوالهم، حتى إنهم ميزوا أوثق وأثبت الناس في الراوي الواحد وترجيح حديثه على أحاديث غيره، وأعطوا كلاً منها حكمه الملائم وفق الميزان العلمي الصحيح.

والمقصودُ أنَّ للإسناد ولعلوم الحديث عمومًا دوراً بارزاً في حفظ السنة النبوية، وأثراً كبيراً على الفقه الإسلامي وأحكامه، يشهد بذلك كلُّ ذي بصيرة ولبٍ ، فلا يليق بعد هذا أن يهمش دور علوم الحديث في الكليات والمجتمعات، بحيث تعتبر كثير من المؤسسات والهيئات التعليمية هذه المادة مادةً ثانوية! وتعطى وقتاً قصيراً مثلما تعطى مواد علم النفس والاجتماع والفلسفة.وبسبب عدم كفاية ساعات التدريس المقررة لعلوم الحديث، فإنَّ الطالب لا يكمل دراسة مادة علوم الحديث كلها، فيترفع إلى صف أعلى يحتاج فيه هذه المادة ليستوعب قواعدها ويفهم أحاديث الأحكام، فلا يفهمها كما ينبغي، لعدم استكماله دراسة أصول الحديث، بعكس المواد الفكرية الأخرى التي يكثر الاهتمام فيها في الكليات والمعاهد ويكثر عقد الندوات والمؤتمرات لأجلها.

ومن تهميش دور علوم الحديث عدمُ التنسيق بين مدرسي مواد الفقه وتفسير آيات الأحكام ومدرسي علوم الحديث، فالموضوعات التي يدرسها الطالب في الحديث يدرسها الطالب في الفقه ويدرسها في تفسير آيات الأحكام، وهكذا تتكرر المادة الواحدة بأسماء مختلفة، مما يؤدي إلى ملل الطالب وعدم قدرته على التمييز بين المواد !

وربما يعود تهميش دور علوم الحديث إلى فئة في المجتمع تقول: إن الفقه هو ثمرة علم الحديث، وطالما أننا حصلنا على الثمرة في كل المذاهب الفقهية فلا داعي للتوسع في علوم الحديث ! وهذا الكلام ضرره أكثر من نفعه، ويؤدي إلى تنافر بين أهل الحديث وبين أهل الفقه، والمفترضُ توسيع آفاق الطالب بمعرفة اختلاف الأئمة وأدلة الشريعة؛ لأن الدليل الواحد قد يكون له توجيهات متعددة، كإفادة الأمر الوجوب أو السنيّة، وإفادة النهي التحريم أو الكراهة، وهل العام خصص أو بقي على عمومه؟ وهل المطلق قيد أو بقي على إطلاقه؟

لذا كان من الأهمية بمكان تقديم دور علوم الحديث لتحتل موقعها المناسب، لارتباطها الشديد بالعلوم الأخرى ، وإذا لم تأخذ علوم الحديث مكان الصدارة بين بقية العلوم فلن تتقدم بقية العلوم، وكيف يُهمّش دور الحديث الشريف وعلومه! وهو المؤكد والمبين لكتاب الله تبارك وتعالى ؟!

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات: وختاماً يمكن تلخيص النتائج فيما يلي:

1- بذل علماء الحديث جهداً كبيراً في حفظ السنة النبوية وأياديهم البيضاء على الأمة وشكر مساعيهم -، من خلال علوم الحديث وتحرير قواعده وأسسه المهمة ، فلقد لعبوا دورا أساسياً ومحورياً في حفظها ووصولها إلينا صافية نقية، إذ بذل الأئمة المتقدمون في ذلك قصارى جهدهم، وقدموا للمكتبة الإسلامية تراثاً ضخماً قيماً، ونحن أمام أمانة عظيمة في المحافظة

(82) ينظر: العيثم والسندي في " دراسة الأسانيد " ص 153 .
(83) ينظر: ابن رجب في " شرح العلل " ص 472 .
(84) المصدر السابق ص 474 .
(85) المصدر نفسه ص 476 .

على هذا الحمل العظيم وصيانته من الدخلة والمنتحلين، والاهتمام بالسنة النبوية عموماً، وبهذا العلم وترصين الدراسات فيه دليل على حسن الإتباع وهو جزء نزر من الوفاء لجهود الأئمة المبجلين، وما قدموه لنا من تصنيف للكتب والأجزاء في هذا الفن، ألحقنا الله بركبهم.

2- علوم الحديث امتداد طبيعي ساهم بشكل كبير وجليل في رعاية السنة النبوية وصيانتها، وكان لها دورها وأثرها على حفظ السنة النبوية عبر ما وضعه علماء الحديث من قواعد وقوانين مهمة في ذلك سواء ما يتعلق بجانب الرواية أم الدراية.

3- تحري تلقي الأسانيد وحفظها ودراستها وبيان أحوال رواتها، وأن الإسناد ذو أهمية عظيمة لا قوام للحديث بدونه، حتى قال ابن المبارك : الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

4- الدقة الفائقة التي أولاها علماء الحديث للإسناد من خلال ما وضعوه من الشروط المعتبرة لصحته من شرط العدالة، والضبط ،والاتصال وعدم الشذوذ والعلة، وتضعيفهم الحديث بما سببه السقط في الإسناد، وبيانهم لأصح الأسانيد وأوهاها، وضبطهم أسماء الرواة وأنسابهم، وبيانهم لمن ضعفوا في شيوخهم، ومن وثقوا فيهم، وسوى ذلك.

التوصيات: يرى الباحث أنَّ من الواجب الاهتمام بأمورٍ ذاتَ صلةٍ بهذا، منها:

1- الاهتمام في الجامعات العربية والإسلامية بعامةٍ بالحديث وعلومه اهتمامًا بالغاً أكثر من الاهتمام ببعض العلوم التي يغلب عليها جانب النظر الصِّرف، مثل ما يسمى في عصرنا (الفلسفة الإسلامية) والمنطق، وما يسمى بـــ (علم الكلام) وأن تنحو هذه الجامعات منحى المنهج العلمي لسلف الأمة. وفي الآونة الأخيرة نشهد عودة مظاهر الاهتمام بتدريس هذا العلم، فأنشئت كليات تدرس علوم السنة وعلوم القرآن وعلوم العقيدة، وعُرفت باسم (كليات أصول الدين) وافتتحت في مرحلة الدراسات العليا تخصصات في كل علمٍ من العلوم المذكورة، وتخرج منها كوادر حملوا شهادات عالية (ماجستير ودكتوراة) في السنة وعلومها، وقاموا بتدريسها للطلبة في الكليات الشرعية، واعتبر هذا العلم علماً ضرورياً، ومتطلباً رئيساً لكل طالب جامعي في الدراسات الإسلامية، بما يعزز أن يكون فيه متخصصون يتابعون مسيرة السابقين ويبنون عليها، وكان من نتائج هذا الاهتمام بروز أعلام في الحديث وعلومه ارتبطت أسماؤهم بجهودهم في خدمة علوم السنة تدريساً وتصنيفاً.

2- علو الهمة في دراسة الحديث وعلومه، والنظر إلى ما فعله الأقدمون العظماء في هذا المضمار، منهم : شعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وابن معين، وابن راهويَة، والبخاري، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وأبو داود، والترمذي، وهكذا إلى زمن الدارقطني، والبيهقي، وغيرهم من الأئمة الذين حفظ الله بهم السنّة، وأعزّ بهم الدين، وقمع بهم المنتحلين والمبطلين والغالين.

ومن المتأخرون الذين جاؤوا بعد ذلك عندما استقرّت كثير من العلوم في الكتب، وآل الأمرُ إلى الاعتماد عليها، وانتهى عصرُ الرواية، منهم: القاضي عياض، وابن الصلاح، والنووي، وابن تيمية، وابن كثير، والذهبيّ،وابن عبد الهادي،وابن دقيق العيد، والمزي، وابن حجر، ثم من جاء بعدهم.

3- الاهتمام البالغ بتخريج وتحقيق الأحاديث والآثار في المؤلفات، والأبحاث، والجرائد، والمجلات.

4- الاعتقاد بأن للاهتمام بالسنة ودراستها ثواباً جزيلاً، وإن الأمل ليحدو كل غيور في أن تستجيب الأمة لهذا الأمر الخطير الجليل، وتعود كما كانت في عصورها الذهبية أمةَ الإسناد.

5- التحذير من أولئك النفر المرددين لشبه غيرهم، وكشف منطلقاتهم المشبوهة حيال السنة ورواتها؛ إذ لا تخفى مكانة السنة النبوية في الحجيَّة والتشريع الإسلامي وأثرها في الفقه الإسلامي منذ عصر النبي ﷺ والصحابة حتى عصور أئمة الاجتهاد واستقرار المذاهب الاجتهادية، مما جعل الفقه الإسلامي ثروة تشريعية لا مثيل لها في الثروات التشريعية لدى الأمم جميعها في الماضي والحاضر، ومن يطلع على القرآن والسنة يجد أن للسنة الأثر الأكبر في اتّساع دائرة التشريع الإسلامي وعظمته وخلوده، مما لا ينكره كل عالم بالفقه ومذاهبه.

فهرس بأهم المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الاقتراح في بيان الاصطلاح. محمد بن علي بن دقيق العيد. ط: دار البشائر الإسلامية. بيروت. الأولى 1417 - 1996م.
3. الإلزامات والتتبع للدارقطني. أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني. دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. الطبعة الثانية، 1405 هـ - 1985م.
4. تحرير علوم الحديث. عبد الله بن يوسف الجديع. الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.
5. تحفة الأحوذي. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري. ط: دار الفكر. ضبط / عبد الرحمن محمد عثمان. بدون تاريخ.
6. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. ط: مكتبة دار التراث. القاهرة. الثانية 1398- 1978م.
7. تذكرة الحفاظ. محمد بن عثمان الذهبي. ط: دار الكتب العلمية. بيروت. بتحقيق المعلمي اليماني.
8. التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته. أسطيري جمال. ط: دار طيبة. الرياض. الطبعة الثانية. 1418- 1997م.
9. التقريب للنووي مع التدريب للسيوطي. ط: مكتبة دار التراث. القاهرة. الثانية 1398- 1978م.
10. التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح. زين الدين عبد الرحيم العراقي. ط: مؤسسة الكتب الثقافية. الطبعة الثانية 1413 – 1993م.
11. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. عبد الرحمن المعلمي اليماني. ط: مكتبة المعارف. الرياض. الأولى 1386 – الثانية 1406 هـ.
12. تهذيب الكمال. يوسف المزي. ط: مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة السادسة 1415- 1994م.
13. تهذيب سنن أبي داود. ابن قيم الجوزية. ط: دار المعرفة. بيروت. 1400- 1980م.
14. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى 1417هـ/1997م.
15. تيسير مصطلح الحديث. محمود الطحان. ط: مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الثامنة 1407– 1987م.
16. جامع الأصول في أحاديث الرسول. المبارك بن محمد بن الأثير الجزري. ط: دار الكتب العلمية. بيروت. الأولى 1418- 1998م.
17. جامع الترمذي. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي. بتصحيح الألباني. ط: مكتب التربية العربي. الطبعة الأولى 1408-1988م.
18. الجامع الصحيح. لمسلم بن الحجاج النيسابوري. ط: دار إحياء التراث العربي. بيروت. تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي.
19. الجامع الصحيح. محمد بن إسماعيل البخاري. ط: دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1410- 1989م.
20. الجرح والتعديل. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. دار الكتب العلمية. بيروت. الأولى.
21. دراسة الأسانيد. عبد العزيز عبد الغفار السندي. ط: أضواء السلف. الرياض. 1419- 1999م.
22. سنن الدارقطني. لعلي بن عمر الدارقطني0 ط: دار الفكر. بيروت .1414- 1994م.
23. سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد الذهبي. سير أعلام النبلاء. ط: دار الفكر. بيروت. الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م .
24. شذرات الذهب. عبد الحي بن أحمد بن العماد. ط: دار ابن كثير0 دمشق 0 الطبعة الأولى 1406- 1986م .
25. شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي). أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن العراقي. المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م .
26. شرح النووي على صحيح مسلم 0 ليحيى بن شرف النووي. ط: دار الريان. القاهرة. الطبعة بدون.

27. شرح علل الترمذي. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. ط: دار الملاح. الطبعة الأولى 1398- 1978م .
28. شرف أصحاب الحديث. الخطيب، أحمد بن ثابت البغدادي. ط: دار إحياء السنة النبوية -أنقرة، تحقيق: د/ محمد سعيد خطي اوغلي.
29. طبقات الحفاظ. عبد الرحمن السيوطي. ط: مكتبة الثقافة الدينية. بور سعيد. الطبعة 1417- 1996 م.
30. طبقات الفقهاء. لأبي إسحاق الشيرازي. الناشر: مكتبة الثقافة الدينية. بور سعيد. الطبعة الأولى 1418- 1997م .
31. طبقات الفقهاء الشافعية. ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد. ط: مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة. الطبعة بدون. تحقيق /د. علي محمد عمر.
32. الطبقات الكبرى. لمحمد بن سعد الزهري. ط: دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة بدون.
33. العلل. علي بن عمر الدارقطني. ط: دار طيبة. الرياض. الطبعة الأولى.
34. علم أصول الجرح والتعديل. أمين أبو لاوي. ط: دار ابن عفان. الخبر. الطبعة الأولى 1418- 1997م.
35. علوم الحديث. عثمان بن عبد الرحمن الشهير بابن الصلاح. ط: مؤسسة الكتب الثقافية. الطبعة الثانية 1419- 1999م.
36. علوم الحديث ومصطلحه. صبحي الصالح. ط: دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة السادسة عشرة 1986م .
37. فتح المغيث في شرح ألفية الحديث. محمد بن عبد الرحمن السخاوي. ط: دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة 1417- 1996م.
38. الفصل في الملل والأهواء والنحل. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة. التاريخ بدون.
39. قواعد التحديث. محمد جمال الدين القاسمي. ط: دار النفائس. بيروت. الطبعة الأولى 1407- 1987م.
40. قواعد في علوم الحديث. ظفر أحمد التهانوي. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية. .حلب.ط: شركة العبيكان .الرياض .1404- 1984م .
41. الكفاية في علم الرواية. أحمد بن علي الخطيب. من منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
42. لسان العرب. لابن منظور. ط: دار إحياء التراث العربي. الطبعة الثالثة 1419- 1999م .
43. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي. المحقق: د. محمد عجاج الخطيب. الناشر: دار الفكر – بيروت. الطبعة: الثالثة، 1404.
44. معرفة علوم الحديث. محمد بن عبد الله الحاكم. ط: دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية 1397- 1977م .
45. مقدمة الإكمال لابن ماكولا. تعليق / عبد الرحمن المعلمي اليماني. الناشر: دار الكتاب الإسلامي. القاهرة. 1993م.
46. مقدمة صحيح مسلم. يحيى النووي. ط: دار الريان. القاهرة.
47. مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث. السيد رزق الطويل. الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث. الطبعة: الثانية.
48. المقنع في علوم الحديث. ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري. المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع. الناشر: دار فواز للنشر – السعودية الطبعة: الأولى، 1413هـ.
49. منهج النقد في علوم الحديث. نور الدين محمد عتر الحلبي. الناشر: دار الفكر دمشق-سورية الطبعة الثالثة 1418هـ -1997م.
50. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي. أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي. المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: الثانية، 1406هـ.
51. نزهة النظر شرح نخبة الأثر في مصطلح أهل الأثر. أحمد بن حجر العسقلاني. ط: دار ابن الجوزي. الدمام. الطبعة الثالثة. 1416- 1995م.
52. النكت على مقدمة ابن الصلاح. أحمد بن حجر العسقلاني. ط: دار الراية. الرياض. الطبعة الرابعة. 1417هـ.

The Sciences of Hadith and Their Impact on Preserving the Prophetic Sunnah

Mohammed Awadh Awadh Alyfiy

Abstract: The sciences of the Noble Prophet's Hadith are concerned with the study of two basic aspects. Firstly, the aspect of the narration and transmission of the Prophet's Sunnah and supporting that by narrating and informing, and the narrator's burden of what he narrates with a kind of responsibility of hearing or presentation and the like. Secondly, the aspect of the rules and laws by which it is reached to know the status of the chain of transmission of the Prophet's hadith and its text, in addition to the consequences of that in terms of acceptance or rejection.

The subject of this science is the Sunnah of the Prophet, may Allah's prayers and peace be upon him, in terms of his sayings, actions, settlement, moral and Allah-given qualities, as well as narrating and transmitting them. Additionally, it involves adhering to the rules and controls in accepting or rejecting it. This is the aim and ultimate goal of studying the sciences of hadith, and the consequent validity or weakness of the hadith of the Prophet. Thus, the acceptable is done and the rejected is left, which confirms the importance of hadith sciences and their role and impact on preserving the Sunnah of the Prophet through the important rules and laws laid down by hadith scholars.

Among their concern for this knowledge and its impact on preserving the Sunnah of the Prophet is what is related to their praiseworthy efforts in receiving, preserving and studying the chain of transmission. In fact, the chain of transmission is of great importance and there is no basis for hadith without it. They even made it part of the religion. If it were not for the chain of transmission, anyone would have said whatever he wanted.

This also appears through the extreme precision that hadith scholars attached to it, by setting the considered conditions for its authenticity, and weakening of the hadith because of the weakness or falsehood of the narrator, or because of omissions and disconnectedness in the chain of transmission. This is in addition to what they mentioned of the narrators hearing or unhearing from each other, and their statement of the most sound and weak chains of transmission, and also verifying and tracing back the ancestry of the narrators. Furthermore, there are other aspects of their concern for the sciences of hadith, from which we deduce the high status of this science and its prominent role in preserving and preserving the Prophet's Sunnah.

Keywords: Sciences of Hadith, Sunnah